

إشكالية السيادة بين الإطلاقية والأقول .

آمال علاوشيش

أستاذة مساعدة قسم الفلسفة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة توضيح أن سيادة الدولة في مفهومها التقليدي كما أكد عليه الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز وغيره ، تحتاج إلى إعادة ضبط في ظلّ معطيات الواقع الدولي الراهن الذي تشكّل ظاهرة العولمة أبرز تجلياته ، وذلك على جميع المستويات ، ثقافية أو سياسية أو اقتصادية ، فقد صار لزاما على الدول أن تجد صيغا للتعايش على المستوى العالمي ، دون أن تكون في مرتبة الخاضع المنهزم كما هو الشأن بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث ، الأمر الذي لا يتسنى لها إلا إذا دخلت التاريخ من بابه الواسع و أسست لنفسها مكانة علمية قوية بإمكانها أن تتصدى للتنافس التكنولوجي وتواجهه .

Résume

La notion classique de la souveraineté de l'état conçue par Thomas Hobbes a besoin aujourd'hui d'être reconsidérée à cause du nouvel ordre mondial. Le but de cette étude consistera à élaborer la nouvelle vision de cette notion Avec l'exigence de la vision globale de la mondialisation qui consiste à prendre en compte l'ensemble des niveaux culturels politiques et économiques, l'état se trouve dans l'obligation d'établir une nouvelle forme de cohabitation sur le plan mondial avec toutes les difficultés ressenties par les pays notamment ceux du tiers monde qui ne peuvent se repositionner que par le développement et la technologie .

شهد القرن الماضي تحولات تاريخية كبرى يمكن اعتبارها المسؤولة عن التغيرات التي عرفها النظام الدولي بداية من الإزدواجية القطبية و الصّراع بين المعسكرين الرأسمالي والإشتراكي، الذي تعزّز بالسّباق نحو التسلّح وامتلاك أسلحة الدمار الشّامل، وصولاً إلى سقوط جدار برلين و نهاية الحرب الباردة 1989 . واقع كانت له انعكاسات على مستوى العلاقات الدوليّة، الأمر الذي يفرض علينا مراجعة بل وإعادة نظر في مفاهيم سياسية عديدة منها مفهوم سيادة الدّولة و حدودها، خاصّة في ظلّ بروز ظاهرة حضارية جديدة ألغت المسافات وحوّلت الكون إلى قرية صغيرة قريبة، وفرضت نوعاً من التّرابط الحتمي و الاعتماد بين الدّول بل و الاندماج أيضاً ، وهي ظاهرة العولمة (Mondialisation) هذا المفهوم الذي يعدّ مبدأ هاماً يقوم عليه القانون الدولي حسب ما أكّده محكمة العدل الدوليّة والإشكال الذي سنحاول إثارتته هو :

إذا كان للدّولة سيادة هي سلطة عليا مؤسّسة و مشروعة، جعلها هوبز Hobbes (1588-1679) مطلقة لمن يملكها لاعتبارات معيّنة سنتناولها ، فإنّه ينبغي أن تكون كاملة، إلّا أنّ الواقع يقول إنّ هذا المفهوم صار موضع تجاوزات و خروقات، جعل السّيادة معرضة للتهديد والإنهيار، خاصّة لدى دول العالم الثّالث التي أصبحت حدودها تنتهك و يداس على حقوقها بالأقدام، فأين هو موقع السّيادة الوطنيّة الإقليميّة للدّولة في ظلّ المجتمع العالميّ، وأيّ استقلال سياسي يمكن الحديث عنه عندما تفتقد أيّ حكومة قدرتها على أخذ زمام المبادرة في توجيه اقتصادها بوجه خاصّ ؟ ومن جهة أخرى، هل تبشّر بوادر الواقع الذي نحياه بدولة عالمية و حكومة عالمية، يكون بوسعها تنظيم دول العالم ، كلّ دول العالم ، سياسياً ؟

لقد تناول الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز مفهوم السّيادة (Souverainete) ، واعتبرها سلطة عليا مطلقة و كاملة تلزم الأفراد بالطّاعة ، تمنح للحاكم فرداً كان أو جماعة عن طريق اتّفاق أو تعاقد إرادي يتمّ بين الأفراد ، يعكس رغبتهم في العيش المشترك، و تنظّمه يد امرأة تحتكر استعمال القوّة و وضع القوانين بغرض تحقيق السّلم المدني، الذي يعدّ الغاية من خضوع البشر، بعد أن كانوا يعيشون حالة حرب (état de guerre) ، نظراً لعوامل تشكّل طبيعتهم هي :

- المنافسة (Competition) .

- الرّيبة (Mefiance) .

- المجد (Gloire)⁽¹⁾

(1) - Thomas Hobbes . Leviathan I. Traite de la matiere ,de la forme et du pouvoir de la republique ecclesiastique et civile . traduit par : F. Tricaud , (Paris): Editions Sirey , 1971) . p 123

هذه الصفات التي تجعل من الإنسان كائنا غير محدود الرغبات، يعيش وفقا لاندفاعاته العنيفة مما يجعل حياته رهيبية، فهو يملك طاقة شرسة أنانية جعلت منه ذئبا يتربص بأخيه، متخذاً من آلية الهجوم عليه وسيلة للدفاع، وهو واقع يهدد وجوده وحياته، حقّه المقدّس، الذي يبيح للمحافظة عليه استعمال كلّ الأساليب المتاحة، فخوفه وقلقه من المستقبل يغذيان عدوانيته و أنانيته، لهذا هداه عقله بواسطة جملة من القوانين إلى أن يتوقّف عن حالة الحرب، لأنّ قانون القوّة أي فرض شريعة الغاب يعطل كلّ إمكانيات الحياة من زراعة وتجارة وعيش هائئ، وعن طريق اتفاق جماعي إرادي يتمّ إفراز سلطة عليا يحوز عليها الحاكم دون سواه، تعمل على تحقيق الاستقرار في الدّاخل والخارج، و تنشأ بذلك حياة مدنية تسير في إطارها شؤون الأفراد و يتمّ من خلالها تجنّب خطر الوقوع في فخّ النزاعات الدّموية التي كانت إنجلترا عام 1637 مسرحاً لها، لما احتدم الصراع بين الملك والبرلمان.

إنّ مشروعية السيادة عند هوبز تستمدّ من العقد الاجتماعي الذي يؤسّس المجتمع المدني، وهو الذي يمنحها القوّة ومن يمثلها يختزل حريات الأفراد ليضمن الحماية والأمن، باعتباره شخصية مدنية قانونية، وسلطة رادعة تتصرّف في الحقوق الفردية تحقيقاً للأمن العام، سيادة بهذا المعنى مفهوم قانوني يشير إلى القوّة العليا النهائية التي يملك صاحبها سلطة مطلقة، تجعل من الأفراد رعايا ملزمين بالطاعة، وهي في إطلاقيتها تضاهي السّلطة التي تمتع بها كلّ فرد في حالة الطّبيعة. هذه السيادة التي لا تتحقّق حسب القانوني والسياسي الفرنسي جون بودان Bodin (1530-1656) إلّا إذا كان الحاكم مركزاً للوحدة الوطنية، يعلو فوق المذاهب الدّينية والأحزاب السّياسية، هذه السّلطة التي يحوزها تعلق على كلّ التّجمّعات الممكنة بحيث تشكل القوّة أساس ترابط عناصرها.

و للسيادة خصائص لا بدّ أن تتوفر عليها، فهي في قبضة يد واحدة لأنّها إذا انقسمت ضعفت، وإذا ضعفت زالت، وهي عادلة ما دامت تقوم بتحقيق السّلم وحماية الشّعب التي تعدّ قضية الحاكم الأولى، وتتولّى معاقبة الخارجين عن القانون باعتبار أنّ البشر قد تنازلوا لها عن حقّهم في المقاومة. ومن جهة أخرى، للحاكم أن يحكم على الآراء والمعتقدات والمذاهب، فيقرّر ما هو صالح ليدرس في الجامعات والمعاهد من أفكار تبثّ في عقول الرّعايا، حتى لا تكون فاسدة ومغرضة و حتى لا تسعى إلى إثارة البلبلّة وتذكّية روح التّمرد والعصيان⁽²⁾، ومعنى هذا أنّ هوبز جعل من مملكته المطلقة أداة لقمع حريات التعبير والتفكير حفاظاً على سلامة الدّولة.

(2) - Thomas . Hobbes . De Cive ou Les fondements la politique . traduit par : S . Sorbriere (Paris : Editions Sirey , 1971) .p 242.

إنّ من حقّ السيّادة أن تأمر باحترام المقاييس التي تضعها لسلوك الرعايا ، فيكون الحاكم هو المبتكر للقيم التي عليهم الاعتراف بها و احترامها⁽³⁾، بل هو الذي يقرّر عقيدة المملكة بوصفه المشرّع للقوانين المدنية . إنّه المالك الحقيقي لثروات الدّولة و الرعايا مجرد مستثمرين عليه أن يساوي بينهم في توزيع الأعباء و الخيرات، ويشجّع العمل و الإدّخار و مختلف الفنون والصناعات، و يمنع الكسل والتفقات اللامبالية والمسرقة ، ويجنّد شعبه ليكون على أهبة لصدّ أيّ عدوان، لهذا هو بحاجة إلى مؤونة في الجند و الأسلحة والمال ، فعليه أن يحمي رعاياه من أيّ تهديدات أمنية داخلية أو خارجية، وهذه المهمة مركزية للدّولة وتعدّ من أسمى واجبات الحاكم، الأمر الذي يمنحه حقّ التصرف في الشّؤون المالية والعسكرية⁽⁴⁾

إنّ سلطة العاهل الحاكم مطلقة و أبدية لا رجوع و لا خلاص منها ، لأنّ بدليها الفوضى و الصّراع الدّائم ، فهي شرعية له، وحده يمثّل منطق القوّة و الشمولية ، الموقف نفسه تبنّاه الإنجليزي جون أوستن John Austin (1859 - 1790)، حيث أكّد على أنّ سلطة الدّولة غير محدودة وصاحب السيّادة فيها يحصل على طاعة جميع الأفراد له لأنّه مصدر القوانين، فسلطته العليا لا تتجزأ ومن يخالف أوامرهم جزاؤه العقاب .

من هذا المنطلق يتّضح أنّ السيّادة كما تحدّث عنها هوبز تسهر على تنظيم العلاقات المتبادلة بين الأفراد و تحميمهم لأنّها ترحم إراداتهم، فتكون الفيصل فيما ينشأ من مشاحنات، وذلك في إطار حدود جغرافية واضحة المعالم أي ضمن مجتمع يتألّف من أفراد تخلّوا عن حقوقهم بإرادتهم لصالح من يمثّلهم و يسهر على تسيير شؤنهم ، الأمر الذي يفترض الحديث عن دولة وطنية إقليمية، وهو مفهوم لم يعد له معنى كبيرا في نظر الكثيرين في زمن صارت الكرة الأرضية فيه عالما صغيرا و قريبا .

لقد اتمّارت وحدة الدّولة الوطنية و المجتمع الوطني، وأصبح المفهوم السّياسي للسيّادة مفهوما قديما ينبغي أن يدرك بصفة مختلفة، لأنّها صارت تمارس من طرف عدّة ممثّلين وطنيين ومحلّيين ودوليين، وهي تعدّدية راحت تلازمها، تحدّها وتقيدها⁽⁵⁾ هؤلاء الممثلون يفرضون سياساتهم بمنطق القوّة فيكون الخضوع لهم قسري تحكّمه قوّة المال و الإقتصاد، هذا الواقع الذي أفرزته ظاهرة العولمة يشهد تآكل قدرة الدّولة على إدارة اقتصادها المحلي⁽⁶⁾.

(3) - R .Polin. Hobbes , Dieu et les hommes . (Paris : PUF ,1981) .p117

(4) - (Thomas . Hobbes . Leviathan 3. P376.)

(5) أولريش بك ، ما هي العولمة ؟ ترجمة أبو العيد دودو . (منشورات الجمل : 1999) ، ص 62 .

(6) سمير أمين ، برهان غليون ، ثقافة العولمة و عولمة الثقافة . (دمشق : دار الفكر المعاصر ، 2002) ، ص 2 .

إن القانون الدولي يعترف لكل دولة باستقلالها وحقها في اختيار نظامها الداخلي، السياسي والاقتصادي والثقافي بكل حرية، ويرفض كل أشكال التدخل في شؤونها، وهذا اعتراف لم يعد له معنى في ظل تكنولوجيا الإتصال الحديثة التي لا تعترف بالحدود ولا تتوقف عندها، فشبكات المعلومات والبث المباشر عبر الأقمار الصناعية، والتكنولوجيا الرقمية قدمت تدفقا للمعلومات راح ينتهك حدود الدولة بلا سلاح أو صواريخ، فقط من خلال كلمات وصور ومشاهد ومعلومات تحمل قيما روحية ومضامين ثقافية معينة تغزو عقول الشعوب الضعيفة العاجزة عن مسaire الركب، وتلغي خصوصيتها الحضارية وتفكك هويتها بل وتجعلها تعيش حالة اغتراب في موطنها، تنبذ كل ما هو ذاتي محلي وتقفو إلى هو غربي عالمي

ومعنى ذلك أن وسائل الإتصال وطرقها الضخمة في الدعاية والإشهار زاد من خطر التعدي على السيادة الثقافية للدولة القومية من خلال شركاتها العملاقة، التي تعتبر الكرة الأرضية كلها أسواقها الفعلية، فأصبحت السوق عالمية وموحدة تقوم على الحرية الكاملة لانتقال السلع ورؤوس الأموال والخدمات .

لقد صار المجتمع الدولي يقبل بنحو متزايد على فكرة وجود كيانات فوق وطنية (Supranational)، أصبحت طرفا فاعلا في بناء العلاقات الدولية مثل الشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة للقارات، التي تظل تتحدى الدولة في تحديد أولويات التنمية، وانتشارها العالمي يعني أن سيطرتها في مجال الصناعة لا يمكن كسرها بسهولة، خاصة في مجال التسويق والخبرة التسويقية، و إلى أن تحوز الأقطار النامية سيطرتها على خلق المعرفة، ستضطر إلى أن تحاول تشكيل مساهمات هذه الشركات حسب الحاجات الوطنية، الأمر الذي يتطلب تكييف السيادة الوطنية، و سيكون التحدي الذي تواجهه الأمم هو دمج عناصر دولة قوية بعناصر مجتمع عادل⁽⁷⁾.

بالإضافة إلى ذلك هناك المنظمات غير الحكومية والمنظمة العالمية للتجارة (OMC)، فبامتداد فضاء السوق والإنتاج إلى السوق العالمية تعززت القناعة بتجانس حاجات المستهلكين، تحت تأثير التكنولوجيات الجديدة ووسائل الإعلام التي عملت على توحيد معايير الإنتاج والأذواق، لتخلق مجموعات بشرية متشابهة من حيث العقلية الثقافية والاجتماعية . وكل هذه الأطراف ساهمت بشكل مباشر في عولمة السياسة، أي في بروز عالم بلا حدود

(7) ثيودور موران ، الشركات المتعددة الجنسيات - الاقتصاد السياسي للإستثمار المباشر الأجنبي . ترجمة : جورج خوري، مراجعة : منير لطفي ، (دار فارس للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1994) . ص. 145.

سياسية سواء في ذلك الإقتصاد و الثقافة، يتمّ من خلاله انتقال سلطة القرار من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي .

ولعلّ من أبرز ما يبيّن ذلك سقوط الأنظمة الشمولية في أغلب دول العالم، والتزوع نحو الديمقراطية و التعددية الحزبية وحقوق الإنسان، وكذلك بروز مشاكل عالمية جديدة يتجاوز خطرها حدود الدولة الوطنية مثل الجريمة المنظّمة والمشاكل البيئية وغيرها التي تتطلب التصدي لها اتخاذ مواقف وتحركات دولية للتشاور وأخذ ما يلزم من قرارات، بالإضافة إلى محاولة زحزحة الولايات المتحدة الأمريكية من موقعها المهيمن على العلاقات الدولية من طرف قوى صاعدة كالصين مثلا .

هذا الموقع الذي احتلته أمريكا عن جدارة لأنها امتلكت عناصر القوة الثلاثة، حيث تمكّنت من إنشاء صناعات تقوم على كثافة المعرفة، فتسارع تراكم رأس المال بتسارع تراكم المعلومات و قطاع الخدمات، وتحولهما إلى سلعة تدرّ على الدولة التي تحتكرها أموالا طائلة، فتلاهمت القوة العسكرية مع الثروة و امتلاك المصادر اللازمة لنمو الصناعة و المعرفة سواء كانت علمية أو ثقافية، لتكوّن معا قوة مكّنت السلطة السياسية الأمريكية من السيطرة على المسرح العالمي، الأمر الذي جعل دول أوروبا تتكتّل فيما بينها لتمكّن اقتصادها من أن يقف على قدم المساواة مع الإقتصاد الأمريكي⁽⁸⁾.

بهذا المعنى يبدو الأسلوب الذي تنال به العولمة من سيادة الدولة بشكل مباشر، لأنها نقلت سلطة القرار من مركز الدولة القومية إلى سلطة الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات، التي تسير وفق قانون التنافس غير المتكافئ والتي راحت تتولّى تسيير وقيادة العالم، فتفوّقت على سلطة الدولة، وتفكّكت قاعدتها الوطنية بسقوط الحواجز الإقتصادية والجمركية، مما يدلّ على تراجع بل وسقوط سلطة الدولة كمصدر للقانون واستبداله بقانون السوق نظرا لاستقلالية العامل الإقتصادي، وهو الواقع الذي تعيشه البلدان النامية - العربية على الخصوص - و يجعلها ترضى بالشروط القاسية التي تفرض عليها وتقبل بمشاريع التنمية الكونية ، وتجعل من أسواقها مركزا إشهاريا للمنتجات العالمية، ولعلّ من أبرز الشواهد على ذلك محاولة صنّاع القرار الدوليين من أرباب الشركات العابرة للقارات أمثال John Gage، مدير شركة ميكروسيستم (Microsysteme) للكمبيوتر الترويج لإلغاء الحدود السياسية بين البلدان على

(8) سلمان رشيد سلمان، مؤشرات المستقبل وواقع الأمة العربية، في: مجلة المستقبل العربي، عدد 282 ، 2002 ص.79.

أساس أن سلطتهم أعلى من سلطات الدولة ، فالدول والحكومات لم تعد عائقا يذكر بدليل أنه يوظف ما يحتاجه من يد عاملة عن طريق الكمبيوتر ، فبه يتعاقد وبه يطرد⁽⁹⁾.

إن واقع العولمة الذي يؤكد أنها امتداد للرأسمالية الغربية، يفرض من خلال تجلياته مجالا سياسيا عالميا بلا حدود سياسية، هذه الأخيرة صارت حدودا افتراضية نظرية، لأن الزمان السياسي والحدث السياسي صارا عالميين وفقدتا صبغتهما المحلية، ويتضح ذلك من خلال الأحداث الجارية المختلفة التي يتم نقلها بواسطة وسائل إعلام دولية كبرى مثل وكالات الأنباء العالمية وشبكات المعلومات، التي تعمل على نقل الأخبار والصّور، فتزوّلها وتستقطع بل وتشوّع منها في كثير من الأحيان بما يتناسب ومصالحها، أي أن وسائل الإتصال العالمية تشهد انفجارا ضخما وتتوجّه إلى جمهور عالمي، باذلة ما في وسعها من جهد لتجعل أذواقه واحتياجاته وقيمه وآماله متجانسة، الأمر الذي يفلت من مجال مراقبة أي دولة مهما بلغت من قوّة .

لقد انتهى عصر السيادة المطلقة فعليا ومفهوم الدولة القومية في تراجع مستمر أمام تقلص حدودها و الإنتهاكات التي تتعرض لها من الناحية الإعلامية، الثقافية، الإقتصادية والسياسية، ومعنى هذا أن سيادة الدولة صارت نسبية ومشروطة بعوامل لأنها مضطّرة إلى التعايش مع قوى جديدة تفرضها مؤسسات وقرارات ومنظمات عالمية، وهو ما يقودنا في النهاية إلى ضرورة الحديث عن مشروع دولة عالمية وحكومة عالمية لمجتمع عالمي، تتولّى تسيير كلّ حكومات العالم تحت قيادة واحدة، و لعلّ في دعوة الفيلسوف الإنجليزي المعاصر برتراند رسل Russell (1878 - 1969) دليلا على ذلك ، فمنطق القوّة كان ولا زال سائدا بل ومسيطرًا على الإنسان فردا أو ضمن جماعة، وهي الرّغبة التي غذّت سعيه إلى امتلاك وسائل الدّمار التي دمّرت مفهوم الأمن القومي، الذي صارت الدولة تعجز عن توفيره، فالعالم بكامله تحوّل إلى أرض معركة، وأصبح من الضّروري إيجاد منظّمة تعلو فوق القوميات، تحتكر امتلاك قوّة لا تقاوم، تعمل على إخماد أيّ عصيان خلال بضعة أيام دون أن تلحق كبير أذى إلّا بالعصاة المتمرّدين⁽¹⁰⁾ .

لا بدّ من إنشاء حكومة و دستور عالميين، يشارك الجميع في وضع قوانينهما، جميع دول العالم مهما اختلفت مشاربها الأيديولوجيّة، لأنّ الهدف واحد وإنساني بالدرجة الأولى، ولعلّ

(9) مارتين و شومان ، فتحّ العولمة : الإعتداء على الديمقراطيّة والرّفاة ، ترجمة : عدنان عبّاس ، مراجعة وتقديم : رمزي علي ، (سلسلة عالم المعرفة : الكويت 1998) ، ص 24 .

(10) عد إلى : برتراند راسل ، هل للإنسان مستقبل ؟ ترجمة سمير عبده ، تصدير : أرنولد توينبي ، (دار دمشق للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ، 1982) . ص. 90.

العولمة قد تنجح في ذلك ما دامت تعمل على توحيد أنماط السلوك وطرق الإنتاج وأساليب الاستهلاك، أي تسهر على جعل القيم متجانسة في كل المجالات، قد يتسنى لها خلق مجتمع إنساني واحد .

ما ينبغي التسليم به هو أن هيمنة ظاهرة العولمة على الواقع الدولي الراهن وفرضها لسلطانها على جميع الأصعدة، يعبر عن الحاجة إلى مساهمة النظام العالمي الجديد في اتجاهاته المختلفة التكنولوجية خاصة، لكن شريطة أن تعي المجتمعات بأن ذلك يتطلب منها الدخول في مواجهة حضارية تقوم على منطق الخضوع والسيطرة للأقوى .

ختاماً، لا أريد لقارئ المقال أن يفهم أن صاحبه من المناهضات للعولمة بل من الدعايات إلى ضرورة الاستفادة منها، في إطار يستند إلى قيم مرجعية أصيلة تبرز هويتنا وشخصيتنا القاعدية، فليس علينا أن نغمس فيها بحماس يجرنا في متاهات لا مخرج لنا منها، بل علينا أن نستقبلها بحذر، خاصة وقد فتحنا لها ذراعينا مكرهين بسبب ضعفنا واهزامنا، ولعل لنا فيما تركته الحداثة فينا درساً يكفيننا لأخذ العبرة، فهذه الظاهرة هي في حقيقتها شكل جديد للحداثة، إنتقل من طور محلي إلى طور عالمي يعمل على دمج العالم في جميع المجالات، وهنا تكمن خطورته علينا نحن الشعوب التي تنبهر بكل جديد يلمع .

إن من حق كل شعب أن يقرر مصيره، أي أن يمسك بزمام أموره في كل شيء وفي جميع المجالات إقتصاداً وسياسة وثقافة، وهذا ما يؤكد سيادته فعليا، الأمر الذي يضطره إلى اتخاذ التدابير الإصلاحية الختمية لمنظومته التربوية والتعليمية، فيعمل على السماح بتعزيز القيم الروحية والتراثية الوطنية، ويكفل للنشئة اكتساب أهلية ابتكار الخطاب العلمي في صوريته النظرية والتطبيقية، لأن التقدم لا يقاس باكتساب المعرفة العلمية واستهلاكها بقدر ما يتحدد بإنتاجها .

لهذا علينا أن نجتهد في تقديم نظام فكري وعملي طموح وصادق، بوسعه أن يحقق النمو في ظل نظام إقتصادي عالمي، يرتبط بشكل وثيق بنظامنا الثقافي الأصيل الذي ينقلنا من فتح الصراع والهيمنة الغربية إلى مستوى إنساني راق، ضمن حدود حوار حضاري سلمي لا نزاع فيه بين الشرق والغرب، والحوار كما هو معروف مبدأ قرآني أصيل في التعامل مع الغير فرداً أو جماعة .